عقد اجتماع في وزارة المالية بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠٠٦ ما بين وزير المالية جهاد أزعور وكل من:

- رئيس الهيئات الاقتصادية السيد عدنان القصار
- رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان السيد غازي قريطم
- رئيس جمعية الصناعيين السيد فادي عبود
- رئيس جمعية المصارف الدكتور فرانسوا باسيل
- رئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانية السيد آرمان فارس

استهل الوزير أزعور الاجتماع باستعراض كافة ردود الفعل على البرنامج الإصلاحي للحكومة، وأفصح عن إن الهدف من الاجتماع هو الغوص بتفاصيل هذا البرنامج واستعراض الأفكار والمقترحات التي قد يتقدم بها المجتمعون تمهيداً لإدخال تعديلات أو تحسينات عليه.

وحدد الوزير أزعور الجهات التي يزمع أن يتباحث معها البرنامج الإصلاحي وهي الهيئات الاقتصادية والنقابات ومختلف شرائح المجتمع المدني، وذلك ضمن ورش عمل تقام لهذا الغرض.

وفي ما يخص الشق الاجتماعي من البرنامج الإصلاحي للحكومة، أكد الوزير أزعور إن ما هو مطروح في هذا السياق هو بمثابة نواة عقد اجتماعي جديد، من مرتكزاته استكمال بناء شبكة الحماية الاجتماعية، وتحسين دخل المواطن من خلال النمو الاقتصادي، وتحسين التقديمات الاجتماعية في مجالات التربية والتقاعد ومساعدة المسنين بشكل خاص، وإعادة النظر بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وصرح الوزير أزعور انه سيطرح هذا البرنامج وفي مرحلة لاحقة، على التيارات السياسية المختلفة، وكذلك على الاختصاصيين الجامعيين لإستمزاج آرائهم، كما انه في صدد محاورة الهيئات الاقتصادية بشكل رسمي. وفي سبيل التوصل إلى نتائج حاسمة وفعالة، طرح الوزير أزعور آلية العمل المنوي إتباعها، وهي الاتفاق على تحديد النقاط المختلف عليها وتلك المتفق عليها

وأعرب الوزير أزعور عن تفاؤله بانعقاد مؤتمر بيروت لدعم الاقتصاد اللبناني، ولكن هذا يبقى مرتبطاً بقدرتنا على صياغة رؤيا اقتصادية واضحة، وإلاّ فأن تداعيات تأجيل عقد هذا المؤتمر ستترك أثراً واضحاً على القطاعات الاقتصادية كلها، ولسوف تزداد حدّة الأزمات اجتماعية وتبرز المطالبة بقوة بتعديل الأجور. وضمن هذا الإطار، أعلن الوزير أزعور عن رغبته بتشكيل فريق متخصص لدراسة التضخم بشكل علمي ودقيق.

وسلط الوزير أزعور الضوء على النقطة الخلافية مع الهيئات الاقتصادية والمتعلقة بموضوع الزيادات في النسب الضريبية، واعتبر إن الاستهلاك غير خاضع بمجمله لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي ليس كل الإنفاق خاضع لهذه الضريبة. وأكد انه ليس بمقدور وزارة المالية تعديل نسب الضرائب المقترحة، إذ إنها عبء ضروري وجزء من الإصلاح الضريبي، وتوقع بأن لا تؤثر هذه الزيادات على النمو الاقتصادي، ورجح تحقيق نسبة نمو تقارب الـ ٥ بالمئة.

قوبلت آراء الوزير أزعور بعدة ملاحظات وردود من قبل المجتمعين، وأبرزها إن الحكومة لم تقم بأي خطوة إصلاحية لغاية الآن رغم الوعود المتكررة التي قطعتها في هذا الإطار، فحجم الدولة ما زال على ما كان عليه إن لم يكن على ازدياد، رغم مطالبة القطاع الخاص مراراً وتكراراً بتقليص هذا الحجم.

واعتبر المجتمعون إن الفساد لا يزال مستشرياً في الإدارات العامة وكذلك المحسوبيات والهدر، ما يؤدي إلى الإفراط في الإنفاق العام.

وشدّد المجتمعون على أن تقوم الحكومة بإجراءات إصلاحية فعالة، كي يتمكن القطاع الخاص من تقبل توجهاتها الضريبية، وبما يولد مصداقية لها واقتناع بها عند المواطنين الذين باتوا يشككون بكل الوعود الإصلاحية، ويرفضون الزيادات الضريبية لأنهم يرون فيها إمعاناً في هدر الموارد العامة، وتقويضاً لفرص النمو الاقتصادي.